

# في مستشفى الحكيم بالنجف إضراب الملاك الطبي والصحي عن العمل بسبب تعرضهم للاعتداء من قبل الشرطة



النجف / نجم عبد خضير

أحداث جديدة شهدتها دوائر مدينة النجف الصحية أثارته حفيظة الملاك الصحي في دائرة صحة المحافظة حيث دفعتهم إلى الإضراب عن العمل نتيجة التدخل في العمل الصحي لهذه الملاكات من خلال قيام عناصر من الشرطة بانتهاك مستشفى الحكيم والاعتداء على الأطباء والطبيبات بالضرب والسب والإهانة. وكادت إطلاقات نارية تصيب عدداً من الأطباء وتعرضت إحدى الطبيبات إلى الشد من الشعر والسحل على أرضية المستشفى حيث دفع هذا التصرف بالأطباء إلى الإضراب عن العمل وعزوفهم عن تقديم الخدمات للمرضى. وقال الدكتور فلاح المحنة مدير دائرة صحة النجف: إن الملاك الصحي يستنكر هذا العمل الذي تعرض له أطباء وطبيبات المستشفى المذكور بقوله إن الحادث ناتج عن وصول أحد رجال الشرطة بعد إصابته بطلق ناري في منطقة البطن أسفر عن تمزق في المعدة والكبد والإضرار بأحدى الكليتين وقد أجريت للمصاب عملية دامت أكثر من ثلاث ساعات وكانت الدكتورة (إيمان) موجودة لتابعة ذلك ويعد استقرار حالته فإنه لا تتم في مثل هذه الحالة خياطة منطقة خروج الإطلاقة علمياً وذلك لوجود أنسجة تالفة والرأي الطبي يختلف عن الرأي العام ويعد هذه الإجراءات تدخلت مجموعة من رجال شرطة المحافظة وقامت

بضرب وإهانة العاملين في الملاك الطبي في المستشفى وقمنا بإبلاغ السيد محافظ النجف وتدخل مشكوراً بعد أن اطلع على مجريات هذه العملية حتى الساعة الواحدة ليلاً مؤكداً للملاك الطبي أنه سوف تتم مقابلة المسيئين ونحن شرعنا بإقامة الدعوى ورفع مذكرة للسيد

وزير الصحة نتيجة هذه الخروقات التي حصلت وهذه الاعتداءات التي طالت أربعة أطباء وطبيبة. **رد الجميل**  
في حين أعرب الدكتور (محمد رزاق، جراح اختصاص) عن أن هذه الحالة جاءت رداً على الوقفة التي أداها الملاك الطبي في أحلك

الظروف وبتفان كبير من أجل خدمة المواطنين ونحن نعلن عن إضرابنا حتى يتم أخذ الحق لنا ممن أساء إلى القانون وتساءل كيف يمكن لنا العمل وسط هذه الانتهاكات. حتى ان الطبيبة المقيمة اعتكفت في بيتها خجلاً من الإهانة والضرب والكلمات التي لا يمكن ذكرها أبداً ومن خلال الضجة التي أحدثها الأطباء والملاك الصحي في دائرة صحة النجف تجمع عدد من أقرباء المصاب لتقديم الأسف والاعتذار وسط كلمات الأطباء للمطالبة برد الاعتبار الذي بقي مجهولاً في هذا الوسط على الرغم من تدخل الدكتور فلاح المحنة لإنهاء الإضراب وسط الوعود التي قطعها لهم وبالاعتماد على عود محافظ النجف بتحقيق مطالبهم الذي أعلن فيه الملاك الصحي في المحافظة المساندة للأطباء المعتدى عليهم والتشديد بهذه الأعمال التي تترك عمل الملاكات الصحية.

**شهداء ووجع (١٥) عنصر**  
من جانب آخر واصل الملاك الصحي في دائرة صحة النجف أعماله من دون انقطاع في أثناء الأحداث الأخيرة التي عصفت بمحافظة النجف والتي أسفرت عن استشهاد عنصرين وإصابة أكثر من (١٥) عنصراً بين رجل إسعاف ومعاون طبي وحراسة المنشآت. ومع كل هذا تختلق الذرائع وتخلط الأرواق التي لا تعرف ودافعها في الإساءة للملاكات الحكومية من خلال الملاكات الحكومية.



**بابلا / انتصار السعداوي**  
عندما سألت عن إحدى نساء مجلس محافظة بابل لإجراء حديث معها. الكلك أشار إلي بدون تردد (ثناء سلمان ستفيدك في أول امرأة وصلت الي مجلس المحافظة بالتصويت عن طريق المجالس المحلية).  
- هل صحيح انك تفكرين بالترشيح لمنصب محافظ بابل في المستقبل؟  
- اننا افكر بذلك وارغب فيه واذا وجدت المساندة والتشجيع من زملائي او من الناس المحيطة بي سأفعل حتماً.. فوجود نساء في الوزارات ونساء ايضاً قائممقام يجعلني افكر في ذلك. ولا اريد مناقسة الرجال من ذوي الاختصاص. او بهدف الحصول على منصب بل نحن نتنافس لخدمة عراقنا ومدينتنا وهذا عمل مشروع اليس كذلك؟  
- وما هي طبيعة عملك الآن في مجلس محافظة بابل؟  
- انا نائب رئيس لجنة الخدمات وتهتم هذه اللجنة بالمساعدة والاشراف على نوعية الخدمات المقدمة الى المواطنين من قبل الدوائر الخدمية منها الخدمات البلدية. والماء والكهرباء والخدمات الصحية. من علاج. ورقابية صحية. وجميع خدمات القطاع العام. ومحاولة التنسيق بين المواطنين وحاجاتهم ودوائر الدولة وضمناً وصول الخدمات بالشكل الأمثل. وتضيق ثناء وهي عضو في مجلس المحافظة ونشطة في منظمات المجتمع المدني.. يتطلب منا هذا العمل النزول الي الشارع بشكل مستمر لسماع شكوى المواطنين ومعاناتهم والتأكد من وصول

الخدمات اليهم. ولا يقتصر دوري على لجنة الخدمات فأحياناً أشارت زميلاتي وزملائي في اللجنة الاجتماعية. او لجنة المشاريع والاعتمادات. لأنه اصلاً هناك تدخل وتعاون بين جميع اللجان المنتبذة من مجلس محافظة بابل. وهول هناك معوقات لعمل المرأة في المجلس؟  
قالت ان الوضع الاجتماعي الذي حكم حركة المرأة في بابل ليس كمثيله في كربلاء والنجف فهو اقل حدة وأكثر مرونة لذلك فالمرأة في بابل تجد مرونة وحرية أكثر في الحركة والعمل السياسي والمدني. ولكن يبقى عائق الظروف العائلية قائماً وإنما كانت المرأة.. ومهما وصلت الى مناصب سياسية او مدنية فإن ذلك لا يعفيها من مسؤولياتها العائلية والأسرية - حتى مع دعم الزوج والعائلة. اما عن الوضع الأمني - فلا انكر ان حوادث العنف والارهاب المتفرقة

## برغم تحذير وزارة المهجرين والمهاجرين من عودتهم

### المغتربون العراقيون يعبرون الحدود بطرق عشوائية وأخرى منظمة

بغداد - عواطف مدلولو منذ سقوط النظام السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ والمهاجرون العراقيون يقبلون على العودة إلى بلادهم بشتى الطرق اما من خلال عبور الحدود بطريقة عشوائية وغير منظمة او عن طريق الوزارة التي استحدثت في العهد الجديد لتسهيل مهمة وصول اولئك المهاجرين وتنظيم عودتهم وهي وزارة المهجرين والمهاجرين وذلك بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث بلغ عدد العائدين إلى العراق من الرقحة وإيران (١٧,٥٧٧) شخصاً فقد تدفق وتسلل هؤلاء عبر الحدود بين العراق والسعودية من جهة وبين العراق وإيران من جهة أخرى واستطاعت الوزارة ان تقوم بحاصنات تقريبا لعددهم دون ان يكون لها دور في طريقة عودتهم.

**مساهمة الوزارة**  
الا انه في كانون الأول من العام نفسه ٢٠٠٣ وصل إلى العراق ٢٩٠ عراقياً من لبنان حيث تمت عملية عودتهم إلى أرض الوطن بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبحلول عام ٢٠٠٤ ازداد عدد العائدين إلى العراق من لبنان وقلتها عودة (٣٩٠) عراقياً في شهر آب من لبنان أيضاً وفي الشهر نفسه وصل (١٤١) عراقياً من

## توصيات المؤتمر الوطني لتمكين المرأة من العملية الانتخابية

بغداد / الصدا بمبادرة من جمعية الأمل العراقية وضبكة النساء العراقيات واللجنة الاستشارية لشؤون المرأة في العراق، عقد في بغداد المؤتمر الوطني لتمكين المرأة من العملية الديمقراطية بمشاركة ٣٥٠ مندوباً من جميع المحافظات، ومن كل ألوان الطيف العراقي، من مراكز المدن ومن أعماق الريف، منهم من احتل مواقع مهمة في مركز صنع القرار، ومن الأكاديميات والناشطات والمهديات والعاملات وربات البيوت ومن العاملات في المنظمات النسائية والتجمعات المدنية الأخرى، وشابات يتطلعن إلى المستقبل بأمل وطموح، اجتمعن معا وهاجسن هو بناء العراق الجديد ودور المرأة في العملية الديمقراطية. وناقش المؤتمر المحاور الآتية:  
١- المرأة في مركز صنع القرار.  
٢- الأمن النسائي.  
٣- التأثير في الوعي الاجتماعي.  
٤- المرحلة الانتقالية والانتخابات القادمة.  
٥- الحركة النسائية في العملية الديمقراطية.  
٦- تجربة مشاركة النساء في المجالس المحلية والبلدية. كما تضمن برنامج المؤتمر عروضاً فنية وثقافية اسهمت في إشاعة أجواء البهجة والفرح وتوثيق عرى الصداقة والتآخي بين المشاركات. واتفقت المشاركات على العديد من

بغداد / صعيد طارش الساعدي تناولت في مقال سابق شروط حصول المنظمة غير الحكومية على صفة استشارية لدى اليكوسوك (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي) ومنظمة السلام الأخضر، الفئة الثالثة، تشمل جميع المنظمات التي يرجع إليها اليكوسوك أو تلك التي تتمتع بصفة استشارية لدى أجهزة خاصة للأمم المتحدة، وحق هذه الفئة محدود جداً، يتمثل بتقديم المشورة والمقترحات تحريياً (٥٠٠ كلمة) فقط وبناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة في إطار اجتماعات مخصصة لمناقشة قضايا معينة تدخل في نطاق عمل تلك المنظمات. ويحق للأمم المتحدة سحب الصفة الاستشارية عن المنظمة غير الحكومية أو تعليقها أو عدم تحديدها لعدة أسباب أهمها، خضوع المنظمة لإحدى الحكومات بسبب تلقي الأحوال منها أو انخفاض مستوى الأداء لديها لفترة طويلة.

**تزايد الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية**  
تتزايد يوماً بعد يوم الحاجة إلى دور هذه المنظمات، فهي تؤدي دوراً مهماً في تخفيف حدة النزاعات الحكومية لقطاعات واسعة من السكان داخل الدولة أو الدول التي تمثلها ويعطيها القبول حق التحدث في الاجتماعات العامة وتقديم الملاحظات التحريية (٢٠٠٠ كلمة) إلى الدول الأعضاء ويحق لها في أي وقت أن تضع المواضيع على جدول البحث، وخير مثال على هذه المنظمات هي الاتحادات العالمية للعمال والنساء والشباب وأرباب العمل والاتحادات الدينية، والفئة الثانية، وهي الصفة الاستشارية الخاصة التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية والتي لديها خبرة في مجال معين واحد، وتعطيها هذه الصفة حقاً محددًا في تقديم مقترحاتها



القرارات والتوصيات التي شملت محاور المؤتمر الستة منها:  
- رفع الغبن والإجحاف بحق المرأة في تسيؤ المناصب السياسية والإدارية، الحكومية وغير الحكومية بشكل يتناسب مع نسبتها من القوى العاملة، مع تأكيد تخصيص نسبة لا تقل عن ٤٠٪ بالمائة للنساء في هذه المواقع.  
- إلغاء القوانين والقرارات كافة التي تنص على التمييز ضد المرأة واستخدام العنف ضدها كعقوبة غسل العار.  
- الالتزام العملي بالقرارات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.  
- العمل على إنهاء الاحتلال، وإدانة كل الممارسات اللا إنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد السكان المدنيين.  
- الكشف للرأي العام عن مرتكبي العمليات الإرهابية والجرائم الأخرى، وإنزال العقوبات القانونية بحقهم.  
- ضمان الحريات الشخصية للمواطنين، لاسيما النساء والأطفال.  
- العناية بأطفال وعوائل الشهداء من ضحايا النظام السابق، بمن فيهم ضحايا القصف الكيماوي في حلبجة والمناطق الأخرى.  
- الكشف عن مصير المفقودات السياسيات ضحايا النظام الدكتاتوري، ومنهم النساء والأطفال من ضحايا النظام السابق، بمن فيهم ضحايا القصف الكيماوي في حلبجة والمناطق الأخرى.  
- الكشف عن مصير المفقودات السياسيات ضحايا النظام الدكتاتوري، ومنهم النساء والأطفال من ضحايا النظام السابق، بمن فيهم ضحايا القصف الكيماوي في حلبجة والمناطق الأخرى.

المجتمع المدني. -توعية المجتمع بأسره بحقوق المواطن في الانتخاب والترشيح وتنظيم الندوات ودورات التدريب من أجل ممارسة هذه الحقوق بكل حرية وتزاهة. -المطالبة بمنح الدور الأكبر للأمم المتحدة في الإشراف على العملية الانتخابية. -نشر التوعية القانونية والاجتماعية بحقوق المرأة، وتشجيع المرأة على الانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، وتنشيط مبادراتهن بتنفيذ مشاريع تنمية محدة. -تطوير التعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات العالمية، خاصة في مجالات التدريب والتأهيل. -إشراك نساء المجالس المحلية في دورات تأهيلية داخل البلد وخارجه لتبادل الخبرات وتمهيتها.

